



جامعة ميدأوشن

كلية العلوم الإنسانية

ماجستير قانون رقمي

الإطار النظامي لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية وأثره على
التزامات الجهات التقنية

The regulatory framework for protecting personal data in the Kingdom of Saudi
Arabia and its impact on the obligations of technical authorities

اسم الطالب:

محمد الحسين القرشي

الرقم الجامعي: 253000767

جامعة ميدأوشن – كلية العلوم الإنسانية

الإشراف العام من الجامعة

المقدمة

يشهد العالم تحولاً رقمياً متسارعاً أصبحت فيه البيانات الشخصية تمثل ثروة استراتيجية وركيزة أساسية لاقتصاد المعرفة، إذ تعتمد عليها المؤسسات والشركات التقنية في تقديم خدماتها وتطوير منتجاتها واتخاذ قراراتها، وقد أدى هذا الاعتماد المتزايد على البيانات إلى تصاعد المخاطر المرتبطة بانتهاك خصوصية الأفراد؛ من خلال الجمع غير المشروع للبيانات، أو معالجتها لأغراض تتجاوز الغرض الذي جُمعت من أجله، أو نقلها عبر الحدود دون ضمانات كافية.

وأولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بحماية البيانات الشخصية بوصفها ركيزة من ركائز رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى بناء اقتصاد رقمي متقدم وبيئة استثمارية موثوقة؛ فصدر نظام حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ، ثم عُدل بالمرسوم الملكي رقم (م/148) بتاريخ 1444/9/5هـ، وصدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) رقم (1445/3) بتاريخ 1445/2/7هـ، ودخل النظام حيز النفاذ الكامل في 14 سبتمبر 2024م بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

ويُعدّ هذا النظام أول تشريع شامل لحماية البيانات الشخصية في المملكة، وقد جاء متأثراً إلى حدٍ كبير باللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عام 2016م، التي تُعدّ المعيار الدولي الأبرز في هذا المجال، ويفرض النظام السعودي التزامات محددة على جهات التحكم وجهات المعالجة تشمل الحصول على الموافقة، والشفافية في الإفصاح عن أغراض المعالجة، واتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية لحماية البيانات، وتقييم الأثر على الخصوصية، فضلاً عن تنظيم نقل البيانات خارج المملكة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتحليل هذا الإطار النظامي تحليلاً معمّقاً، مع مقارنته باللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)، وبيان أثره على التزامات الجهات التقنية العاملة في المملكة، بما يشمل شركات التقنية ومقدمي الخدمات السحابية ومنصات التجارة الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

مشكلة الدراسة

على الرغم من أنّ نظام حماية البيانات الشخصية السعودي قد أرسى إطاراً قانونياً عاماً لحماية البيانات الشخصية وحدّد التزامات جهات التحكّم والمعالجة، إلا أنّ التطورات التقنية المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والمنصات الرقمية قد أفرزت تحديات جديدة تتعلق بكيفية تطبيق هذه الالتزامات على الجهات التقنية بصورة فعّالة، لا سيما فيما يخصّ آليات الحصول على الموافقة في البيانات الرقمية، وحدود المعالجة الآلية للبيانات، والمسؤولية القانونية عند نقل البيانات عبر الحدود، ومدى كفاية التدابير التقنية المطلوبة نظامياً لحماية البيانات من الاختراق والتسريب، وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي: ما مدى كفاية الإطار النظامي لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية في تنظيم التزامات الجهات التقنية، وما أوجه التقارب والافتراق بينه وبين اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) ؟

أسئلة الدراسة

1. ما الأحكام العامة لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي من حيث نطاق التطبيق والمبادئ الأساسية وحقوق أصحاب البيانات؟
2. ما الالتزامات النظامية المفروضة على الجهات التقنية بوصفها جهات تحكّم أو جهات معالجة بموجب النظام ولائحته التنفيذية؟
3. ما التدابير التقنية والتنظيمية التي يتطلبها النظام من الجهات التقنية لضمان حماية البيانات الشخصية ومنع تسريبها؟
4. ما أوجه التقارب والافتراق بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) فيما يخصّ التزامات الجهات التقنية؟
5. ما التوصيات المقترحة لتطوير الإطار النظامي السعودي بما يعزّز فعالية التزامات الجهات التقنية في حماية البيانات الشخصية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان الأحكام العامة لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولأئحته التنفيذية من حيث نطاق التطبيق والمبادئ والحقوق.
2. تحديد الالتزامات النظامية المفروضة على الجهات التقنية بوصفها جهات تحكّم أو معالجة، وتحليل مضمونها ونطاقها.
3. تحليل التدابير التقنية والتنظيمية المطلوبة نظامياً من الجهات التقنية لحماية البيانات الشخصية.
4. إجراء مقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) فيما يتصل بالالتزامات الجهات التقنية.
5. تقديم توصيات لتطوير المنظومة النظامية السعودية بما يواكب التطورات التقنية ويعزز حماية البيانات الشخصية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً حيوياً يقع عند نقطة التقاطع بين القانون والتقنية في ظل التحوّل الرقمي الذي تشهده المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030.

فمن الناحية العلمية: تُسهم الدراسة في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة تحليلية مقارنة متخصصة في مجال لا يزال حديث العهد في الفقه القانوني السعودي، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات الجهات التقنية تحديداً.

ومن الناحية العملية: تكتسب الدراسة أهميتها من حاجة الجهات التقنية العاملة في المملكة إلى فهم دقيق لالتزاماتها النظامية في ظل بدء مرحلة الإنفاذ الفعلي للنظام وصدور قرارات العقوبات من لجان النظر في مخالفات النظام، كما تفيد الدراسة المشرّع السعودي من خلال تقديم رؤية مقارنة مع التجربة الأوروبية قد تُسهم في تطوير الأدلة الإرشادية والتنظيمات التفصيلية المتعلقة بالقطاع التقني.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن؛ إذ يُستخدم المنهج التحليلي في دراسة نصوص نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) لعام 1443هـ المعدل، ولائحته التنفيذية، والأدلة الإرشادية الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)؛ وذلك لاستخلاص الأحكام والالتزامات المتعلقة بالجهات التقنية وتحليل مضامينها، كما يُستخدم المنهج المقارن في مقارنة هذه الأحكام بما يقابلها في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) الصادرة عام 2016م؛ بهدف الوقوف على أوجه التقارب والافتراق بين النظامين، واستخلاص ما يمكن الاستفادة منه في تطوير الإطار النظامي السعودي.

الخطة البحثية

المبحث الأول: الأحكام العامة لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي

المطلب الأول: التعريف بالنظام ونطاق تطبيقه والتطور التشريعي له

الفرع الأول: التعريف بنظام حماية البيانات الشخصية وسياقه التشريعي

الفرع الثاني: نطاق تطبيق النظام من حيث الأشخاص والموضوع والمكان

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لحماية البيانات الشخصية وحقوق أصحابها

الفرع الأول: المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام

الفرع الثاني: حقوق أصحاب البيانات الشخصية وضماناتها

المبحث الثاني: التزامات الجهات التقنية في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة

الأوروبية العامة لحماية البيانات - (GDPR) دراسة مقارنة

المطلب الأول: الالتزامات النظامية لجهات التحكّم والمعالجة التقنية في النظام السعودي

الفرع الأول: التزامات جهة التحكم التقنية (الموافقة، الشفافية، تقييم الأثر، حفظ السجلات)

الفرع الثاني: التزامات جهة المعالجة التقنية والتدابير التقنية والتنظيمية المطلوبة

المطلب الثاني: المقارنة مع اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)

الفرع الأول: أوجه التقارب بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية في تنظيم التزامات الجهات التقنية

الفرع الثاني: أوجه الافتراق والفجوات التنظيمية وسُبل تطوير النظام السعودي

الخاتمة

وتشمل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقترحة لتطوير الإطار النظامي.

قائمة المراجع

أولاً: الأنظمة واللوائح

- نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/148) بتاريخ 1444/9/5هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية، الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي رقم (1445/3) بتاريخ 1445/2/7هـ.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). دليل نظام حماية البيانات الشخصية لجهات التحكم والمعالجة. الرياض: سدايا.
- Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 (General Data Protection Regulation – GDPR).

ثانياً: الكتب

- الشمري، ن. (2023). حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة البريطانية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (11)7، 82-94.
- Voigt, P., & von dem Bussche, A. (2017). *The EU General Data Protection Regulation (GDPR): A Practical Guide*. Springer International Publishing.
- Solove, D. J. (2008). *Understanding Privacy*. Harvard University Press.
- Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*. PublicAffairs.

ثالثاً: الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية

- فلاتة، ح. (2025). حماية البيانات الشخصية في التطبيقات الإلكترونية والمنصات الرقمية في ضوء أحكام النظام السعودي والتشريعات المقارنة، *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, 126، 463-453.
- Alkhamsi, N. N., & Alqahtani, S. S. (2024). Compliance Framework for Personal Data Protection Law Standards. *International Journal of Advanced Computer Science and Applications (IJACSA)*, 15(7). DOI: 10.14569/IJACSA.2024.0150751.
- Balancing Privacy and Risk: A Critical Analysis of Personal Data Use as Governed by Saudi Insurance Law. (2025). *Laws (MDPI)*, 14(4), 47.
- A comparative doctrinal analysis of the GDPR, CCPA, and PDPL with a Sharia-Based Legal Framework. (2025). *Journal of Contingencies and Crisis Management (JCASC)*.
- Compliance of Saudi Arabian Personal Data Protection Law 2021 to Islamic Privacy Law. (2024). *Migration Letters*, 21(3).
- The Extra-Territorial Effect of the Saudi Data Protection Law and the EU GDPR. (2025). *Calicut University Law Review*.
- Evaluating the effectiveness of Saudi Arabia's PDPL in the global digital economy. (2025). *Journal of Data Protection & Privacy*, 8(1), 97-111.
- De Hert, P., & Papakonstantinou, V. (2016). The new General Data Protection Regulation: Still a sound system for the protection of individuals? *Computer Law & Security Review*, 32(2), 179-194.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). حماية البيانات والخصوصية. تم

الاسترجاع من : <https://sdaia.gov.sa/ar/Research/Pages/DataProtection.aspx>

- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تم الاسترجاع من :

<https://www.vision2030.gov.sa>